للنشر الفوري

13 نوفمبر 2014

ملاحظو المعهد الديمقراطي الوطني يلتحقون بالبعثة الدولية لملاحظة الإنتخابات الرئاسية

تونس – يعزز المعهد الديمقراطي الوطني الأسبوع المقبل عمليته الجارية لملاحظة الإنتخابات بقدوم أكثر من 50 ملاحظا دوليا إضافيا لملاحظة الإنتخابات الرئاسية يوم 23 نوفمبر. وأطلق المعهد بعثته للملاحظة على المدى الطويل خلال أواخر شهر جوان مع بدء فترة تسجيل الناخبين، كما استضاف بعثة ملاحظين على المدى القصير خاصة بالإنتخابات التشريعية في 26 أكتوبر.

ويقود البعثة كل من أنا غوميس عضو البرلمان الأوروبي من البرتغال وديفيد برايس عضو مجلس النواب الأمريكي وشاري برايان نائب رئيس المعهد الديمقراطي الوطني، والتي تتكون من شخصيات منتخبة و مختصين إقليميين وخبراء في الإنتخابات وقادة مجتمع مدني من أكثر من 23 دولة.

وقالت السيدة نيكول روسال مديرة المعهد الديمقراطي الوطني في تونس: "بعد اختيار الشعب التونسي لنوابهم في البرلمان، يحصل التونسيون والتونسيات اليوم على فرصة لاختيار رئيسهم أو رئيستهم بكل حرية لأول مرة في تاريخ البلاد، حيث يدعم عمل ملاحظي الإنتخابات هذه العملية من خلال المساهمة في إنتخابات شفافة تسمع فيها أصوات الناخبين".

ومن المقرر أن يستمع الملاحظون قبل إنتشارهم في مختلف المدن التونسية لمسؤولين عن الإنتخابات ومترشحين للرئاسة وفرق حملاتهم ولممثلين عن المجتمع المدني التونسي. كما ويطلع أعضاء البعثة على آخر التطورات حول التقدم المسجل من قبل السلطات التونسية في معالجة التوصيات التي أصدرتها بعثة ملاحظة الإنتخابات التشريعية التابعة للمعهد الديمقراطي الوطني. وينتشر الملاحظون بعد ذلك إلى مختلف أنحاء البلاد للقاء الهيئات الإنتخابية الجهوية وممثلي المترشحين والصحافيين وملاحظي الإنتخابات التونسيين.

ويقوم أعضاء البعثة يوم الإنتخاب بزيارة العديد من مراكز الإقتراع لملاحظة مجريات عمليات التصويت والعد والفرز، كما و يقومون بإعداد البيان الأولي لبعثة ملاحظة الإنتخابات الذي سيقدم خلال ندوة صحفية تنعقد يوم 24 نوفمبر.

ومن الجدير بالذكر أن المعهد الديمقراطي الوطني قام بملاحظة الإنتخابات في أكثر من 63 دولة في العالم، وتقوم البعثة بتنفيذ مهامها بصفة غير حزبية ووفقاً للقانون التونسي والمعايير الدولية الواردة في إعلان مبادئ المراقبة الدولية للإنتخابات.

وخلال فترة الإنتقال السياسي الحالية في تونس، ينظم المعهد الديمقراطي الوطني عدة برامج تهدف إلى إرساء بيئة سياسية تنافسية وأفضل تمثيلاً، تتنافس فيها الأحزاب السياسية فعلياً للدفاع عن مصالح المواطنين، ويقوم المجتمع المدني بدور فاعل في مراقبة العملية السياسية، كما يساعد المعهد الديمقراطي الوطني منذ سنة 2000 التونسيين ذوي التوجهات الديمقراطية والإصلاحية في إطار جهودهم الرامية إلى إشاعة بيئة سياسية أكثر شمولية وتشاركية.

والمعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير حكومية وغير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين والإنفتاح والمساءلة في الحكم. مزيد من المعلومات متاحة على www.ndi.org

لمزيد من المعلومات:
في تونس، غابي سيناي، gsenay@ndi.org و 69 834 921 216 +
في واشنطن، كاثي غاست، kgest@ndi.org و 5535 728 202 (1)+